المنشـور

التجمع اليساري
من اجل التغيير

عدد ٢ - شباط ٢٠٠٦



كفانا كذباً

ارحلوا

ارحلوا

السلطة الحالية فشلت في تنفيذ أبسط الوعود. لم تعد تمثّل أي مصلحة خارج مصالحها الآنية. في نظام ديمقراطي حقيقي، عندما لا تستطيع مؤسسات الدولة التشريعية والتنفيذية أن تمثّل الأغلبية وتعترف بأنها لا تستطيع التصرّف بمواجهة أخطار محدقة وواضحة تواجه مجتمعها، تقتضي المصداقية، على الأقل، أن تنسحب لتسمح بإعادة تشكيل تلك السلطات على أسس أكثر ديمقراطية وتمثيلاً، وليس من خلال الصيغة التوافقية التي تريدها وثيقة حزب الله والتيار الوطني الحرّ فهي وسيلة لإدارة الأزمة، لا لحلّها.

مرّ عام على اغتيال الحريري. انتصرت ثورة الأرز بمباركة كوندوليزا رايس ودعم شركات الدعاية والإعلان. تحرّرت البلد من الوصاية السورية. وصلت أكثرية إلى البرلمان. قامت بتحييد الجيش وسيطرت على وزارة الداخلية وقوى الأمن. هلّل لهم البيروقراطيون في مبنى الأمم المتحدة والدبلوماسيون في الاتحاد الأوروبي. مرّ عام على خروج مئات الآلاف لرفض العنف والحرب؛ عام على أكبر حملة سلمية في تاريخ لبنان قالت أنها ستحقق الحرية والسيادة والاستقلال.

لن نتحدّث عن سلمية حركة وجدت في العمّال السوريين والفلسطينيين واللبنانيين هدفاً لإفراغ حقد يغذّيه مثقّفو الأرز من فاشيّي الـ"أل بي سي" إلى يساريين سابقين في جريدة النهار. لن نذكّر بأن معظم من استلم عنوة قيادة حركة الاستقلال الجديدة ما تزال أياديهم ملطّخة بدماء آلاف اللبنانيين والفلسطينيين والسوريين الذين قضوا في الحرب الأهلية. لن نذكّر بأن مخيّم الحريّة بين ساحة الشهداء وقبر الحريري تحوّل إلى ثكنة عسكريّة يحرسها متطوّعون شباب، لينتهي بها الأمر لأن تصبح خيمة فارغة من شبابها لا تختلف عن بقية خيم الورش في منطقة سوليدير، مع فارق بسيط وهو أن الخيم الأخرى قد يرتفع مكانها فندق أو مبنى جديد، بينما يلف خيمة الحرية صمت مريب.

قررت قيادة الثورة الديمقراطية أن تكرر حرفياً أخطاء ملهميها في الحرب الماضية. مع أن الآلاف الذين خرجوا بعد ساعات من الانفجار الذي اغتال الحريري، فعلوا ذلك لأنهم لا يريدون تكرار تلك التجربة. وعوض أن يسمح لتلك الحركة أن تعبّر عن نفسها وعن رفضها للعنف والقتل، لم تجد المعارضة آنذاك ما يؤكّد سيطرتها سوى قسمة اللبنانيين وتوزيعهم على طوائفهم وتحويل المطالبة المحقّة بخروج الجيش السوري ومعاقبة قتلة الحريري إلى مسار يضع اللبنانيين في تحالفات طائفية جاهزة.

مقابل كلّ ذلك، وباستثناء مظاهرة نابذة للطائفية دعا إليها الحزب الشيوعي بحياء ينمّ عن عجز عن الفهم وليس عن الفعل، أصبح التجييش الطائفي على الضفّة الأخرى هو السائد، خاصة وأن حزب الله لم يكن قد استفاق بعد إلى ضرورة الحفاظ على رصيده عند غير الشيعة، كما قرر التحالف مع الشركاء الخاسرين بعد أن فسخت قوى البريستول عقد السلطة الذاتية القديم وبدأت بالسعي وراء عقود جديدة تحددها سياسة المحافظين الجدد ومؤسسات الرأسمال العالمي. تعامل حزب الله مع الأزمة الطائفية بتزكية نيرانها، فهو أيضاً لديه جزره الأمنية القلقة. أحداث حي السلّم في ٢٠٠٤ أظهرت أن حسابات الحزب السياسية، باصطفافه وراء الجيش الذي قتل ٥ عمّال ورفيق الحريري، لا تمثّل فقط مصلحة المحرومين، بل قد تضعها في المرتبة الثانية إذا تم المساس بالوضع القائم. هذه الحسابات تكررت في الانتخابات النيابية الأولى ما بعد الحريري.

لكن، ماذا فعلت قيادات ١٤ آذار منذ تحقيق ثورتها؟ قامت بتنظيم انتخابات على أساس قانون وضعته الوصاية السورية في العام ٢٠٠٠، وكانوا هم الذين عارضوه لأنه لا يمكن أن يعكس تمثيلاً صحيحاً للبنانيين في البرلمان؛ فكيف يكون التمثيل صحيحاً اليوم؟ بالإضافة إلى عيوب النظام الانتخابي، قامت بعرقلة التنافس الديمقراطي من خلال تحالفات فوقية مع "الطرف الآخر"، لتلغي صوت مستقلّين وممثّلي فئات عابرة للطوائف. جرت الانتخابات في جو فئوي واضح وغياب صريح للبرامج الانتخابية وتعبئة عنصرية وتدخّلات من قبل سفراء الناتو وتواطؤ علني للقيمين على العملية الانتخابية مع مرشّحي ١٤ آذار وحلفائهم.

أبقت الحسابات السياسية الضيّقة لقيادات ١٤ آذار إميل لحّود في الرئاسة. وحتّى عندما طفح الكيل بالجميع بعد اغتيال سمير قصير، قررت إلغاء تظاهرة إلى بعبدا تطالبه بالاستقالة، وذلك في الاتجاه المعاكس لقاعدتها الشعبية. فشلت في التوافق على تحقيق هدفها الأساسي بعد انسحاب الجيش السوري، وبعضنا ما زال يتذكّر تلك الوعود التي بثّتها مجمل وسائل الإعلام في العالم.

مع استمرار التفجيرات، انتشرت قوى الأمن في كل مكان، وتحوّلت الحمراء ومونو وأماكن تجمّع الشباب في الأحياء الشعبية إلى مناطق أمنية تسرح وتمرح فيها دوريات المخابرات باللباس المدني والعسكري لتعترض المواطنين وتخضعهم للتفتيش المهين في الشارع، هذا بالإضافة إلى الكبسات المتكررة على صالات البيلياردو والنوادي الليلية (بحثاً عن أسامة بن لادن؟) والبدء بنشر كاميرات المراقبة في كلّ مكان. لم تستطع قوى الأمن، وهي المسؤولة أمام وزارة الداخلية التي تسيطر عليها قوى ١٤ آذار، من الحد من تلك الاعتداءات، وأمام فشلها حوّلت "اهتمامها" إلى التعرّض للمواطنين، كيفما اتفق، للتظاهر بالقيام بواجبها.

أعلنت الحكومة أنها ستبدأ بإصلاح النظام السياسي المبني – حسب قولها – على الجهاز الأمني اللبناني السوري المشترك، فوعدت بالعودة إلى قانون الجمعيات الأصلي والحديث وإلغاء بدع الحقبة الماضية، ثم نسيت أن تحوّله قراراً نافذاً، ليستمر الضغط على الحريّات العامة. وتأجّلت كل الملفّات التي تتعلّق الحرّيات.

تم اكتشاف مقابر جماعية والتذكير بغيرها، فهدد الذين حفروها في الماضي وطمسوها اليوم بالفتنة لحماية أنفسهم من أية محاسبة على جرائم اقترفوها بأيديهم وكانوا المسؤولين المباشرين عنها. للتذكير، فإن المسؤولية الجماعية عن الحرب الأهلية لا تلغي أن الممارسات التي يعاقب عليها القانون الدولي وتدينها اتفاقيات حقوق الإنسان قد اقترفها أشخاص محددون في أزمنة وأماكن محددة يتحمّلون مسؤولية جنائية دولية لا يلغيها قانون العفو.

انطلقت الحكومة (كل الحكومة) مجدداً في عملية تدمير نيوليبرالي لآخر مكتسبات دولة الرعاية، من الخصخصة والتعاقد إلى المناطق الحرّة. تجاهلت المطالب الخجولة للأساتذة. رفعت أسعار المحروقات، وعندما حاولت بعض النساء الاحتفاظ بقليل من المازوت قد يجنبهن موت أحد أقاربهم المسنّين من البرد في الشتاء، اتّهمتهن قيادات ١٤ آذار بالعمالة.

تعاطت الطبقة الحاكمة مع أزمتها الوزارية كما كانت تفعل في زمن الوصاية وقبله في زمن الحرب وقبله في زمن الجمهورية الأولى. التصريحات هي ذاتها وكذلك طريقة تركيب التحالفات وتنظيم الانتخابات بين التوريث والتوافق الفوقي. عطّلت المناكفات بين جماعة عبد الحليم خدّام وجماعة رستم الغزالي جميع مؤسسات

المنشور

نشرة داخلية غير دورية تصدر عن التجمع اليساري من اجل التغيير

يمكنكم ارسال التعليقات والاراء والتقارير على:

– المنشور، زيكو هاوس، ١٧٤ شارع سبيرز، ٣٠٠٥ ٢٠٤٠ - بيروت، لبنان

– البريد الالكتروني: almanshour@tymat.org

www.tymat.org
info@tymat.org

الدولة وتم خنق النقاش السياسي. ثم، وكأن شيئاً لم يكن، عاد وزراء حزب الله وأمل وحُبس الحقد ليتم إفراغه عندما تحين فرصة تاريخية جديدة.

في لحظة وضوح ديالكتيكية، قررت قوى ١٤ آذار صنع تلك الفرصة بنفسها. استطلاعاتها كانت تشير إلى فقدانها للشعبية. مرّت أشهر على الثورة ووعودها، لكن، لم يتم حّتى توزيع تنكات الزيت هذه السنة. وبعد أن فقدت معظم الشارع المسيحي لمصلحة التيّار الوطني الحرّ، الذي استطاع استقطابه بمزيج بين صورة جمهورية "موديرن" لكوادره وعنصرية النائب نعمة الله أبي نصر، بدت خسارة الشارع السنّي وكأنها المسمار الأخير في نعش قيادات الثورة. فذكّرهم ماركسيون سابقون أن "الدين أفيون الشعوب".

مظاهرة التباريس شجّعتها قوى ١٤ آذار وقامت بالإشراف على أمنها قوى ١٤ آذار. اختلط مناصرو المستقبل مع "الجماعات الإسلامية" في حملة الدعوة لها. وصل المتظاهرون في حافلات بعضها يحمل صور الحريري. طمأن سمير جعجع "أهالي الأشرفية" أن المتظاهرين معهم. هذا طبيعي، فالمجموعات التي جاءت "لتعبّر عن غضبها" هي ذاتها التي أعطت أصواتها إلى ١٤ آذار في طرابلس، وهي ذاتها التي كانت موضع صفقات تبادل أسرى الطوائف منذ مدّة ليست ببعيدة.

كيف كان لهذه السلطة الحديثة والحائزة على تصفيق "الديمقراطيين" حول العالم أن تتعامل مع حادثة شغب تؤدّي إلى اعتداء على رمز ديني؟ حاولت التنصّل من المسؤولية، فجاءها الجواب من أهل البيت. أمّا الاستغلال الطائفي البحت، فلم يعد ممكناً بعد أن تمت الاستفادة من الاعتداء على الكنيسة إلى النهاية. الردّ على النيران الصديقة بحاجة إلى جرأة، لكن، على مَن يمكن الاستقواء؟

ليس من المستغرب أن يشارك مسلمون سوريون أو فلسطينيون في المظاهرة. فقد شارك موظّفو البعثات الدبلوماسية والمنظمات التمويلية الأوروبية والشمال أمريكية بالإضافة إلى مواطنيهم المقيمين في لبنان في تظاهرة ١٤ آذار، كما أن حق التعبير غير مقيّد بالحدود الجغرافية (أنظر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان). وليس من المستغرب أن تحاول سوريا الاستفادة من تحرّك كهذا. لكن، ما لم تستطع ١٤ آذار فعله بمعارضتها سابقاً (بسبب احتمائهم بحزب الله) تمكّنت من فعله بقاعدتها. لم تنتبه إلى أن مواصفات "الغريب" - الذي تتحدّث عنه صولانج الجميّل - هي ذاتها مواصفات قاعدتها الشعبية في طرابلس والضنية وصيدا والأحياء الفقيرة في بيروت. قامت بالانقضاض على أولئك الذين وضعوا اللائحة "زي ما هيي"، وقامت قوى الداخلية والجيش بالاعتقالات العشوائية لأي شخص يبدو عليه أنّه فقير. ظهرت جذور العنصرية تجاه الفلسطينيين والسوريين في الموقف الطبقي المسعور للمأجورين في صحف ونشرات أخبار مؤسسات النظام الإعلامية.

في الأعراف الديمقراطية، تلك الديمقراطية التي وعدتنا بها ثورة الأرز، عندما تفشل الحكومة في تحقيق وعودها وتتعطّل السلطة فإنها تستقيل كحكومة. وما حدث في التباريس ويستمر اليوم من خلال عمليات مداهمة الأحياء الفقيرة لا يمكن إصلاحه بالبحث عن كبش محرقة وإقالته. المسؤولية سياسية لا تتعلّق فقط بالأوامر المعطاة لقوى الأمن. فاستغلال الدين بهذا الشكل السافر يتناقض مع التوافقية الطائفية ومع العلمانية في آن.

إن أقل ما يمكن المطالبة به اليوم هو إتاحة المجال لإدارة المجتمع بشكل أفضل ومنع أمراء الطوائف وقيادات أمر واقع الحرب السابقة من الاستمرار في السلطة. هذا يعني انتخاب برلمان على أسس تمنع العصبيات المذهبية والمناطقية السياسية من أن تتحكّم بالمجتمع.

المطلوب هو حلّ البرلمان الحالي وإجراء انتخابات عاجلة تقوم على جعل لبنان دائرة انتخابية واحدة مع نظام نسبي لا طائفي ولوائح مغلقة. هذا، على الأقل، سيفسح المجال لمئات الآلاف الذين تظاهروا وتحرروا من الطائفية أن يُحدثوا التغيير بأيديهم.

تأصيل الديمقراطية وسلفية الغرب

شكّل فوز حماس صفعة قاسية للخطاب الرسمي الأميركي-الأوروبي. فكيف يفوز "أعداء الديمقراطية" و"الإرهابيون" من داخل العملية الديمقراطية؟ هذه الصفعة تثبت بشكل حسّي أن الديمقراطية الغربية تقف عند حدود مصالحها وتتراجع عن ديمقراطيتها عندما يتناقض الخيار الديمقراطي الشعبي مع أهدافها في المنطقة. هذا الدليل ربما كان الأقوى لأن فلسطين ما تزال قضيّتها محورية إقليمياً، وعالمياً إلى حد ما.

لم تكن الانتخابات الفلسطينية مسألة تفضيل بين حزبين، بل كانت تضع رأياً حازماً في مسيرة السلام بين السلطة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية، ورأياً حازماً رافضاً للسياسات الرسمية في الشرق الأوسط ككل. وتعلم الأنظمة العربية أيضاً أن فوز حماس يهدد بقاءها كأنظمة.

لا ينفصل صعود حماس عن صعود الإسلاميين في المنطقة العربية وعدائهم للأنظمة القائمة. خلال الحرب الباردة، كانت الأنظمة العربية، وبدعم من الاتحاد السوفيتي، تقمع التنظيمات الإسلامية السلفية، كما كانت تقمع الشيوعيين. الولايات المتحدة استغلّت هذا الواقع في حربها على الاتحاد السوفيتي، فاستخدمت التيارات الإسلامية كما حصل مع تدريب بن لادن على أيدي المؤسسة العسكرية الأميركية، وكما شجّعت السلطة الإسرائيلية في السابق، صعود حماس لمواجهة حركة التحرر الوطني.

بالنسبة للولايات المتحدة، كانوا يواجهون عدواً مشتركاً مع الإسلاميين: أعداء الدين أو إمبراطورية الشرّ، أو الاتحاد السوفييتي. بدأت باستمالة الأنظمة الإسلامية في الجزيرة العربية، خاصة السعودية، وكانت الأخيرة، بمساعدة البيت الأبيض، الممول الأساسي لحركات إسلامية كالإخوان في مصر والأردن وسوريا وفلسطين بمواجهة الحركات القومية وحركات التحرر الوطني المدعومة من الاتحاد السوفيتي.

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، أصبحت الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة في العالم وأرادت أن تضم إلى سلطانها الدول التي كانت تحت سيطرة الاتحاد السوفيتي، ولكنها افتقرت إلى عدو واضح للانطلاق في الحرب. جاءت الحجة الأولى بعد دخول صدام إلى كويت بتشجيع الأميركيين أنفسهم، فقامت الولايات المتحدة بإبرام اتفاقية مع الكويت أتاحت لهم رد قوات صدام إلى العراق.

أتت الفرصة الثانية بعد استلام المحافظين الجدد الحكم في البيت الأبيض وأحداث ١١ سبتمبر. هنا وجدت الإدارة الأميركية العدو ومبرر وجودها، فكانت الحرب على الإرهاب، وكان العدو هو الحركات الإسلامية التي بدأت تواجه الغرب، مثل القاعدة وحماس والجهاد الإسلامي وحزب الله. بعد أفغانستان، كان العراق، وأيضاً بحجة الديمقراطية ومحاربة الإرهاب. ومن هنا توجهت الولايات المتحدة إلى دعم ثورات ذات لباس ديمقراطي وفوضى سياسية على أمل أن يصبح التوازن الجديد لصالحها. وهذا ما كانت تروج له كونداليزا رايس بمفهومها للفوضى البناءة. لكن الخطة فشلت.

راهنت الإدارة الأميركية على عدم تقبّل التيارات الإسلامية الراديكالية نشوء أنظمة انتخابية ترعاها الولايات المتحدة، أو على الأقل، أن تقوم العملية الديمقراطية بعزل تلك التياراتً. لكن إدارة بوش أخطأت في فهم الإسلام السياسي. نظَر مثقفو البيت الأبيض والمحافظون الجدد إلى التنظيمات الإسلامية ككيانات إيديولوجية صرفة، واعتبروا أن حربهم ضدها هي حرب إيديولوجية، وهذا هو صلب مفهوم صراع الحضارات.

لكن الحركة الإسلامية تمكّنت من التأقلم مع التغيّرات الجديدة واستطاعت أن

التحدي الأكبر للإسلاميين هو اقتصادي اجتماعي. فمشاريعهم الاقتصادية لا تختلف عن مشاريع السلطات الحالية.

تنتج خطاباً سياسياً يتجاوب مع حاجتها لدخول الحياة السياسية التي طالما منعت عنها. خرج الإخوان في مصر إلى الساحة السياسية مطالبين بالديمقراطية والإصلاح، وأحرزت حماس أغلبية واضحة في الانتخابات البلدية الفلسطينية، وكان حزب الله قد دخل العملية السياسية والانتخابية في لبنان، وصعد الإسلاميون في الأردن بعد مظاهرات عام ٢٠٠٠ ضد معاهدة السلام مع إسرائيل ليدخلوا إلى البرلمان الأردني بعدها، كما فاز الإسلاميون في الانتخابات البلدية الأولى في المملكة العربية السعودية. بدأت الحركات الإسلامية تتبنى النظام الديمقراطي وتستخدمه لصالحها فتحولت من حركات إيديولوجية إلى تيارات أكثر سياسية وذات برامج إصلاحية.

تلاقى هذا التوجه الإسلامي لتبني الخطاب الديمقراطي ورفض السيطرة الأميركية مع الشارع العربي الذي تصاعدت وتيرة رفضه للاحتلال الإسرائيلي وللحرب على العراق وأفغانستان، وكانت الحكومات العربية تقمع التحركات الشعبية لتسهّل دخول القوات الأميركية إلى المنطقة، فكانت حربهم ضد الولايات المتحدة هي حربهم ضد الأنظمة الحاكمة.

أمّا اليسار فكان غائباً عن الساحة، إما لتواطئه مع الأنظمة أو بسبب الغيبوبة التي وقع فيها الستالينيون بعد انهيار منظومتهم، مما سهل صعود الحركات الإسلامية كقوى "نظيفة" مقابل فساد الأنظمة وأمام انهزامية اليسار.

في مصر، استطاع الإخوان المسلمون إحراز عدد لا يستهان به من المقاعد. وفي إيران، استلم التيار المحافظ السلطة وتوجه في صراع حاد مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي برنامجه النووي والعراق والنفط، فكان في الآونة الأخيرة الأكثر عدائية للولايات المتحدة. كما شهد لبنان استمرار صعود حزب الله، وهو تيار إسلامي مناصر للثورة في إيران، ففرض نفسه كركن أساسي في السياسة الخارجية اللبنانية، وأثبت وجوده إقليمياً بدعمه لسياسات مناهضة للولايات المتحدة.

فوز حماس في الانتخابات الفلسطينية يؤكّد مجدداً أن الشارع العربي، والإسلامي، لم يكن ينوي نثر الأرز أو الرقص فرحاً بدخول الجيوش الأميركية إلى المنطقة، كما حاول البيت الأبيض تصويره خلال الحرب على العراق.

قد يكون الإسلاميون تفاجأوا بالدعم الذي يحصلون عليه في الانتخابات. ربما يعلمون أن فوزهم لا يمثل خياراً إسلامياً في السياسة بقدر ما يمثّل خيار مقاومة الاحتلال بالتلازم مع بناء الديمقراطية داخلياً، وهو الخلل الذي وجده اليسار في حركات التحرر التي تحوّلت إلى ديكتاتوريات. لقد تعلّموا ذلك سريعاً واستفادوا من التجربة السابقة. كان بمقدورهم الاستيلاء على السلطة والتفرد بها، لكننا نرى أنهم لم يفعلوا ذلك بل تبنّوا الخيار التشاركي، لأنهم يعلمون أن الأغلبية صوتت لهم في موقف من الوضع الراهن وليس كخيار عقائدي.

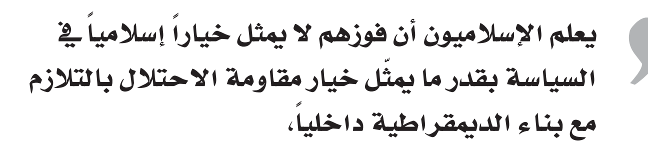
هذا يفسّر قرار الإخوان الترشّح على عدد محدود من المقاعد في انتخابات مصر الأخيرة. كما نرى أن حماس ما تزال مصرّة على تشكيل حكومة مشتركة، إن لم تكن مع "فتح" فمع أفرقاء آخرين، وإن كانوا أقل تمثيلاً. وهي لم تقطع بشكل نهائي مع الولايات المتحدة وأوروبا وإن كانت اتخذت موقفاً حازماً كردّة فعل على عدم تقبّل الغرب لنتائج الانتخابات.

وتشير استفتاءات الرأي بعد الانتخابات في فلسطين أن ٧٥٪ من الذين صوتوا لحماس يعارضون تدمير إسرائيل و٨٤٪ من الفلسطينيين جميعاً يعارضون هذا المطلب. نستطيع القول أن القرار في فلسطين انطلق من أسباب محقة، وهذا ما تعرفه حماس جيداً. فالشارع الفلسطيني صوّت لحماس رفضاً لاستئثار فتح بالسلطات وفساد عدد لا يستهان به من قيادات فتح وكوادرها، كما صوّتوا من أجل خيار أكثر وضوحاً ومقاومة للإملاءات الأميركية-الإسرائيلية.

في لبنان اتفق حزب الله مع التيار الوطني الحر الذي يمثل الأغلبية المسيحية على نوع من الأجندة السياسية المشتركة. هو لا يريد الوقوف وحيداً، فالشارع المسيحي والشارع الشيعي والشارع اللبناني بشكل عام أصبح أكثر إصراراً على رفض التجييش الطائفي والمذهبي، وهذا ما يقوله استطلاع أخير من أن ٧٧٪ من الشارع المسيحي يرى إيجابية في تحالف حزب الله والتيار الوطني الحر. بينما رأى استطلاع سبقه أن الدور الأميركي في لبنان هو سلبي، ٥٠٪ وصفوه بالوصاية، مقابل ٣٨٪ رأوا فيه دعماً للبنان.

إيران أيضا لم تقطع العلاقات نهائياً مع الغرب وتستمر في محادثاتها مع روسيا، وبشكل غير مباشر مع الولايات المتحدة وأوروبا. فهي القطب الأكثر مواجهة ومباشرة للمشروع الأميركي، لكنها إن استمرت في سياسات القمع في الداخل، قد تخسر زخمها أمام الرفض الشعبي للسياسات المقيدة لحرية العمل السياسي والحريات الفردية.

التحدي الأكبر للإسلاميين يكمن في الأزمة الاقتصادية الاجتماعية. مشاريعهم الاقتصادية لا تختلف عن مشاريع السلطات الحالية، بينما تعاني المنطقة العربية من أكبر نسبة بطالة في العالم (حسب منظمة العمل الدولية التابعة للأمم المتحدة).



وفي ظل تطور الصراع الاقتصادي الاجتماعي عالمياً، ظهرت مشكلة الضواحي والتجمّعات "العشوائية" واحتدمت الصراعات العمالية. في ٢٠٠٤، شهد لبنان هذا الصراع في معركة بين سكّان ضاحية حيّ السلّم والجيش نتج عنها مقتل ٥ مواطنين برصاص الجيش. ظهر سكّان الضواحي أيضاً في التظاهرة الأخيرة ضد السفارة الدانمركية، وكان المشهد أقرب لأن يكون انتقام المناطق الفقيرة من المناطق الغنيّة من أن يكون حرباً بين الطوائف.

هذه الحقائق تدلّ أيضاً على غياب اليسار في المنطقة العربية. فقد تعرّض إلى تدمير جدّي خلال الحرب الباردة، وتّم احتواؤه من قبل الأنظمة، كما حصل مع الأحزاب الشيوعية في سوريا ومصر ولبنان. من خلال التحالف مع الأنظمة وانهيار الاتحاد السوفيتي، المول الأساسي للتيارات الستالينية، بدأ جزء من اليسار يتخبّط في سياسات انتحارية أفقدته قاعدته ومصداقيته شعبياً ونقابياً. أمّا الجزء الآخر فتوجه نحو تحالفات عبثية مع قوى داعمة للمشاريع الأميركية، كما فعل الحزب الشيوعي في العراق، واليسار الديمقراطي في لبنان. وفي فلسطين، تخلّت التيارات اليسارية عن المقاومة، فعلياً، وانشغلت في صراعاتها الفئوية.

ذلك لا يعني أن اليسار لم يعد موجوداً. لقد نشأت في هذه المرحلة قوى يسارية جديدة تنادي بالديمقراطية وتناهض الامبريالية والرأسمالية. لكنها، بسبب نشأتها المتأخرة، لم تستطع فرض نفسها شعبياً وديمقراطياً. ومن أبرز الحركات التي حملت هذا الخطاب كانت حملة "لا للحرب لا للديكتاتوريات" في لبنان، وحركة كفاية في مصر، التي تنادي بإسقاط الديكتاتوريات والقمع وتناهض الامبريالية وتدعم التحركات العمالية المناهضة للرأسمالية، وظهرت في الأردن حركات مشابهة. لقد أثبت خطاب رفض بوش وصدّام (أي الأنظمة العربية) شعبيته.

فهل يمكن أن يتحول صعود الإسلاميين إلى انتصار سياسي لليسار في المستقبل؟ لتحقيق ذلك، علينا أن نعيد بناء حركة مناهضة للرأسمالية والإمبريالية ونظام ديمقراطي يمثّل الإرادة الشعبية. علينا بناء الحركة لإنهاء الاحتلال في فلسطين وخروج قوات الاحتلال من العراق. علينا أيضاً بناء الحركة من أجل وقف الاستغلال الاقتصادي للشعب. ما علينا فعله اليوم هو النهوض بشعاراتنا "نحن"، وقد أثبتت المجريات الأخيرة صحّة ما كنا نقوله في السابق.

المتظاهرون أتوا من المناطق الأفقر في لبنان وهاجموا الأحياء الأغنى في بيروت

كريم صوايا

المغالطة التي تبناها بعض اليسار إثر التظاهرات المنددة بالرسوم الدانمركية تكمن في أنها نمطتّ الهوية العربية/الإسلامية كهوية عنفية ومتخلّفة، خاصة عندما قارنتها بالثقافة المسيحية-اليهودية التي اعتبرتها متسامحة.

للتذكير فقط، فإن أناسا مثل "نوام تشومسكي" يتلقّون تهديدات بالقتل بشكل أساسي من صهيونيين وقد مُنع من دخول إسرائيل والأراضي الفلسطينية مرات عدّة. فالقول بأن الغرب يمثل الطرف المتسامح والمتقبل للآخر وأن المسلمين هم الطرف غير المتسامح هو قول غير دقيق وبعيد عن الحقيقة.

الأمر الثاني الذي يصعب تقبله هو أن بعض أطراف اليسار قامت بصياغة رسالة اعتذار إلى الصحيفة وإلى الرسامين (ربما كان بعض الرسامين يستحقون الاعتذار ولكن ليس جميعهم). لكن الصحيفة لا تستحق الاعتذار، فهي جريدة تتهمها العديد من الصحافة الأوروبية بالعنصرية والتحريض ورهاب المسلمين.

أمر ثالث واه هو ربط العنف الذي ظهر في هذه التظاهرات بأنه مسيّر بشكل حصري من الأنظمة العربية وإيران، وعدم التطرق إلى المشاعر الحقيقية الغاضبة الموجودة لدى غالبية المسلمين والعرب، والنظر إليهم كإرهابيين وكمتخلّفين. هناك شعور حقيقي لدى العرب والمسلمين في أوروبا بأنهم مهمشين، ويعانون من التمييز ضدهم، وهم غير مقبولين اجتماعياً. الرسومات الأخيرة عمقت هذا الشعور.

الموضوع ليس هجمة مسلمة مجنونة على حرية التعبير. المشكلة الحقيقية هي العنصرية والتهميش. تنمو اليوم في أوروبا حركة عنصرية هائلة ضد المسلمين، فالرسوم الكاريكاتورية في الصحيفة الدانماركية اليمينية، كما الأفلام المعادية للإسلام في هولندا، ليست إلا أدوات تحريضية. هذه المشاكل تعود إلى هجرة العرب والمسلمين الفقراء إلى أوروبا والرفض المتنامي من قبل الأوروبيين، وهم ليسوا بأقلية مثلما تصفهم بعض المجموعات المناهضة لهم.

بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤، شهدت أوروبا آلاف الاعتداءات والهجمات العنصرية ضد المسلمين والعرب، نسبة كبيرة منها كانت ذات طابع عنفي. ففي عام ٢٠٠٤، سجّل المركز الأوروبي لمراقبة العنصرية ورهاب الأجانب ٦٤٧٤ جريمة صنفت كجريمة سياسية شجّعها اليمين المتطرف، ١٢٠٨ منها كانت عنصرية. في بريطانيا، ما بين ٢٠٠٣ و٢٠٠٤، تم تسجيل ٥٢،٦٩٤ جريمة عنصرية/دينية وذلك حسب تصنيف وإحصائيات الشرطة البريطانية. هذه الأرقام تبيّن واقع العرب والمسلمين في أوروبا وواقع التسامح الغربي المزعوم.

ما حصل يوم الأحد في ٥ آذار في التباريس ليس منفصلاً تماماً عن موجات الغضب التي احتلت الشارع العربي والإسلامي. وليس مستقلاً عن تدهور الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية إلى أسوأ مستوياتها في لبنان. هذا لا يعني أنه لم يكن هناك تدخل للمخابرات السورية في التظاهرة، ولكنهم ما كانوا ليتمكّنوا من فعل شيء لولا رغبة المتظاهرين بتحطيم السفارة.

يجب ألا ننسى أن هؤلاء المتظاهرين هم الذين صوتوا لـ١٤ آذار، ومن ضمنهم الياس عطا الله، مرشح اليسار الديمقراطي في الانتخابات النيابية الأخيرة. وهم الذين أوقفوه في وسط الشارع ليعبروا عن مدى حبّهم له.

إنكار هذا الواقع هو إنكار أنه في بلدنا أناس فقراء لم يتمكّنوا من الحصول على التعليم المناسب ولديهم مشاكل اقتصادية واجتماعية حقيقية بسبب ٦٠ سنة من سيطرة الطبقة الحاكمة نفسها التي تتحالف معها بعض القوى اليسارية كحركة اليسار الديمقراطي اليوم. إذا لم نعترف بهذا الواقع واعتبرنا أن الجميع هم من المخابرات، فهذا يعني أننا، في المقام الأول، قد نكون تخلّينا عن يساريتنا واتخذنا موقف "كره طبقي"، لكن ضد الفقراء والمهمشين.

رغم الواقع المرير في اعتداء المتظاهرين على الكنيسة، ونوع العنف، لا يمكن التوقف عن التفكير أن هؤلاء الناس أتوا من المناطق الأكثر فقراً في لبنان وهاجموا المنطقة التي بدت لهم الأكثر غنى من المدينة. هذا واقع يجب أيضاً التعامل معه، فليس كل شيء سببه المخابرات السورية.

علينا كيساريين أن ننظر إلى الموضوع من منظار مختلف. فحركات الشعب غالباً ما تكون نتيجة القضايا الاجتماعية والفقر، حتى ولو كان هناك من يحرّكها. ففي أحداث الشغب الفرنسية أحرق الناس السيارات والمدارس والنادي الرياضي التابع للمنطقة؛ النادي حيث يذهبون يومياً، ويعلمون أن ليس لديهم من مكان آخر يقصدونه. لكنهم فعلوها. يجب أن نفهم لماذا، ومن أين يأتي كل هذا الكبت.

بروباغاندا ١٤ آذار الحالية تثير القرف، يلومون المخابرات السورية، ويعتقلون عدداً أكبر من العمال السوريين للحصول على نسبة أكبر من السوريين ضمن المعتقلين. من المؤكد أن سوريا تدخلت في المظاهرة، لكنها ليست بحاجة إلى إرسال مواطنين سوريين للتلاعب بالتحرك، يمكنها، بكل سهولة، أن تستخدم لبنانيين للقيام بذلك. وإذا نظرنا إلى الأرقام التي أعلنها أحمد فتفت، فإن اللبنانيين هم أكثر بكثير من السوريين والفلسطينيين.

لو تعرّف احمد فتفت أكثر على المنطقة التي تنتخبه، طرابلس، لعلم أن السوريين والفلسطينيين واللبنانيين يعيشون مع بعضهم البعض، وينتمون إلى نفس الحركات الإسلامية السلفية التي صوتت له في الانتخابات. إن التفاعل الموجود بين اللبنانيين والسوريين والفلسطينيين في مدينة طرابلس، أدى إلى وجودهم في المظاهرة ذاتها يوم الأحد، وليس لأن رستم غزالة قد أرسلهم. هذه هي الحقيقة، وتجاهلها سيعيدنا إلى البحث في موضوع "كلنا أخوة" وعن الغريب الذي سرق الجرة.

ليس هناك من غريب آت ليسرق الجرة، بل هناك مشاكل جدية، اجتماعية واقتصادية وسياسية، يجب أن نجد لها الحلول في العمق، وإلا سيتكرر العنف مع مساعدة المخابرات السورية أو من دونها. منطق "الغريب جايي ليسرق الجرة" سيؤدي بنا إلى حرب أهلية من جديد.

يتحدّثون دائماً عن عملاء سوريا، وهذه الطريقة السهلة للنظر إلى المشكلة. لكن الحقيقة هي أن خطاب تحالف ١٤ آذار لم يتمكن من إقناع غالبية المسيحيين الذين ما يزالون يناصرون عون، حتى ولو كان من الواضح أن عون يتجه نحو تقارب مع سوريا.

لم يتمكن تحالف ١٤ آذار من إحداث خرق سياسي واحد في الطائفة الشيعية، بل تمكّن من وضع كل الطائفة ضده. حقيقة أخرى هي أن ١٤ آذار، رغم كل ما حدث السنة الماضية، لا يقدر اليوم أن يفوز في انتخابات بعبدا-عاليه، أو حتى في زحلة أو في المتن أو في كسروان وجبيل. هذا أمر غير طبيعي.

خطاب اليسار الديمقراطي عليه أن يتغير، والتكتيك أيضاً. لا يمكنه أن يستمر تحت قيادة جنبلاط وجعجع: شمالاً ثم يميناً فشمالاً، إلى الأعلى وإلى الأسفل، "يجب أن تكرهوا عون.."، "يجب أن تحبوه.."، "الآن أكرهوه"، "الآن كلوه.."، "حزب الله عظيم" ثم سيء، "السلفيون جيدون، يصوتون لنا.."، "السلفية سيئة، هي تدمر الكنائس..".

ما يجب أن نعرفه عن الصحيفة الدانمركية جيلاندز-بوستن؟

في ١٩٢٢، عندما وصل الفاشي موسوليني للحكم في إيطاليا، كتبت الصحيفة، "هذا الرجل القوي جداً، وهذا قطعاً ما يوصف به موسوليني، هو ما يحتاجه الإيطاليون الذين يعانون من سوء الحكم".

في ١٩٣٣ دعمت الصحيفة أن يقوم في الدانمارك نظام ديكتاتوري.

خلال الانتخابات الدانمركية في ٢٠٠١، لعبت جيلاندز-بوستن دوراً حيوياً في دعم الحزب اليميني "فينستري" الذي فاز في الانتخابات. وهي ما تزال تدعم التحالف الحاكم الذي يقوده رئيس الوزراء ويشارك فيه حزب الشعب الدنمركي الموصوف بمواقفه المسعورة تجاه اللاجئين والمسلمين.

في ٢٠٠٣، رفضت نشر رسومات عن قيامة المسيح متحججة برفض المساس بحرية المسيحيين.

في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، أجرت مقابلة مع أحد أركان المحافظين الجدد، دانييل بايبس، تحت عنوان "خطر الإسلام". تبدأ المقابلة بالتالي: "بالنسبة لدانييل بايبس فإن العالم الإسلامي يحاول في الوقت الحاضر أن يحدد موقعه، وللمرّة الثالثة، بالنسبة للغرب. وقد كانت المحاولتان الأولى والثانية قد هدفت إلى (أو توصّلت إلى) تقليد عدد من المظاهر الغربية. المحاولة الثالثة تمثّل إيديولوجيا شمولية، وهي تتشابه بذلك مع الفاشية والشيوعية".

ذي غارديان، لندن
الاثنين ١٤/١١/٢٠٠٥
غاري يونغ

الشغب فعل طبقي: وهو الخيار الوحيد في كثير من الأحيان



"إن لم يكن هناك صراع، فلن يكون هناك تطور"، هكذا قال فريديريك دوغلاس (الإفريقي الأميركي الداعي إلى إلغاء العبودية). "إن من يدّعون تفضيلهم الحرية وينتقصون من دور التحريض، هم كمن يريدون الحصاد من دون أن يحرثوا الأرض، يريدون المطر من دون البرق والرعد، يريدون المحيط من دون ضجيج المياه... السلطة لا تتنازل من دون مطالبة، لم تفعل ذلك أبداً ولن تفعله في المستقبل".

نهاية الأسبوع الأول من نوفمبر، بدا أن الصراع ما بين أقلية من الشباب الفرنسي والشرطة قد حقق بعض التطور. من السهل إدانة المشاغبين، فقد أطلقوا النار على الشرطة، وقتلوا رجلاً بريئاً، ودمروا المحال التجارية، ودفعوا بسيارة إلى داخل مبنى للعجزة، وأحرقوا العديد من السيارات (يتم حرق حوالي ٤٠٠ سيارة كل ليلة رأس سنة في فرنسا، ولم تكن الحوادث الاخيرة بشيء مختلف عن العادة).

دعونا نغض أذاننا عن هدير المياه المروع، ولننظر إلى المحيط للحظة. من يسأل عن ما قد تربحه فئة من الشباب الفرنسي باحتلالها الشوارع الفرنسية، عليه أن يسأل أولاً، ماذا كانوا سيخسرون؟ شباب عاطلون عن العمل ومعزولون اجتماعياً يتم التهجم عليهم من قبل الشرطة بشكل مستمر، محكومون بالعيش في مساكن فقيرة ومشاريع سكنية كأنها سجون مفتوحة. لا يتم إدراجهم في الإحصاءات (فالإحصاء على أساس الإثنية مناف للقانون الفرنسي)، وهم غير ممثلين سياسياً (فرنسا ليس لديها أي نائب من أصل غير ابيض). هدفهم كان إعادة اعتبارهم كفئة اجتماعية. ولقد نجحوا في ذلك.

بالرغم من أن خطاب السياسيين الفرنسيين كان قاسياً، أرادت السلطة أن تساوم من أجل السلام مقابل عدالة اجتماعية على نطاق أوسع. قررت الحكومة مجموعة من الإجراءات لتقديم الإرشاد المهني والوظائف لجميع العاطلين عن العمل الذين لم يبلغوا سن الخامسة والعشرين في بعض الضواحي الأكثر فقراً؛ وسوف تمنح تسهيلات ضريبية للشركات التي تستثمر في العقارات "الغارقة". كما قررت الحكومة دفع مبلغ وقدره ١٠٠٠ يورو للعاطلين عن العمل الذين يجدون عملاً جديداً بالإضافة إلى ١٥٠ يورو في الشهر لمدة سنة، وتعيين ٥٠٠٠ مدرس إضافي وتقديم مساعدات تربوية. كما أقرّت ١٠٠٠٠ منحة مدرسية لتشجيع المتفوقين للبقاء في الدراسة وإنشاء ١٠ مدارس داخلية تستقبل من يريد ترك منطقته للدراسة.

يقول الرئيس شيراك، "نحن بحاجة إلى الاستجابة بقوة وسرعة على المشاكل الواضحة التي تواجه سكّان المناطق المحرومة". أن يأتي ذلك من رجل قال مرة أن المهاجرين قد خرقوا "حدود التقبل" ودفعوا بالعمال الفرنسيين إلى الجنون "بضجيجهم وروائحتهم"، فإنه يعدّ تقدماً بالتأكيد.

"من خلال النضال يصبح المستحيل ممكناً والممكن حقيقة"، هكذا يقول الأكاديمي الإفريقي-الأميركي مانينغ مارابيل.

في الحقيقة، فإن شيئاً من هذا لم يكن ليتحقق لولا مظاهرات الشغب. لن تتمكّن أي عريضة يوقع عليها هؤلاء الشباب، أو مظاهرة يمكنهم أن ينظّموها، أو رسالة يكتبونها إلى ممثلهم في البرلمان من أن تصل إلى هذه النتائج.

وسط هياكل السيارات المحروقة والزجاج المكسور هناك نقطة حيوية مبدئية للتعاطي: في بعض الظروف يكون إحداث الشغب ليس فقط مبرراً ولكنه قد يكون أيضا ضرورياً، وفعّالاً. من التظاهرات المناهضة للضرائب على الفرد (في بريطانيا) إلى "سويتو" (في إفريقيا الجنوبية)، التاريخ تكتبه هكذا صراعات. ألم تكن الثورتان الفرنسية والأميركية تظاهرات شغب أنتجها عصر التنوير في أوروبا وباركها التاريخ فيما بعد؟

عندما تكون كل الوسائل الديمقراطية وغير العنفية غير فعالة وغير قادرة وغير موجودة لتحقيق مطالب محقّة، يصبح الشغب مبرراً لتحقيق هذه الغاية. وقد تكون عمليات الشغب عديمة القيمة أو مستنفذة، ولكنها مبررة. عندما تفشل المؤسسات الحكومية في حماية المجتمعات أو بالأحرى تعتدي عليها، يصبح الدفاع عن النفس ضرورياً.

بعد أحداث الشغب عام ١٩٦٧ في المدن الأميركية شكّل الرئيس جونسون لجنة "كيرنر". استنتجت هذه اللجنة أن "الأميركيين البيض لم يفهموا تماماً – ولكن هذا ما لن ينساه الزنوج أبداً – أن مجتمع البيض مسؤول في العمق عن الغيتو. مؤسسات البيض هي التي خلقتها، ومؤسسات البيض تحافظ عليها، ومجتمع البيض يوافق عليها." وهل كانت لتحط هكذا إدانة للتمييز العنصري في الولايات المتحدة على طاولة الرئيس بطريقة أخرى؟

بعد تظاهرات الشغب التي اجتاحت مدن بريطانيا عام ١٩٨١، عبّر اللورد سكارمان عن الحاجة إلى "إجراءات طارئة" للوقاية من تحوّل العنصرية إلى "وباء دائم، يهدد أبسط شروط بقاء مجتمعنا". استنتاجاته لم تكن مثالية، لكنّ لبّ الرسالة التي كان يحاول البريطانيون السود إيصالها منذ عقود أصبحت اليوم في صلب النقاش. بعد سنوات قليلة كتب الوزير مايكل هيزيلتاين تقريراً عن الاضطرابات في "توكستيث"، عنوانه "كنّا بحاجة إلى شغب".

يجب ألاّ نحتفي بأعمال الشغب وألاّ نولع بها، لأنها في النهاية ليست إلا علامات ضعف. وهي، كالإضراب، غالباً ما تكون آخر سلاح متوفر لدي الضعفاء. أعمال الشغب فعل طبقي. لا يقوم بها الأغنياء لأنهم يتحكّمون بمكابس الديمقراطية ولأنه يمكنهم الاعتماد على الدولة أو شركات الأمن الخاصة لتقوم بأعمالهم العنفية عند الحاجة.

الإشكالية الأهم تكمن في توقيت وكيفية إحداث الشغب. أعمال الشغب ترفع مستوى الوعي حول وضع معين، لكن لا يمكنها أن تجد الحلول. لتحقيق ذلك، نحن بحاجة إلى التزام ديمقراطي ومفاوضات صادقة. تكون أعمال الشغب أقوى عندما تنبع من حركة، لكنها غالباً ما تكون عفوية أو عملاً منفلتاً عن القيادة، يعبرّ عن كبت ناتج عن تجاهل مطالب بديهية. ربمّا قضى هؤلاء الشباب الفرنسيون وقتاً ممتعا (خلال أحداث الشغب)، لكن ما هم بحاجة حقيقية إليه هو الحزب – منظمة سياسية تترجم أهدافهم.

لكن إذا اعتمدنا ما يفعله أشخاص مثل كيرنر وسكارمان، لن تتم دعوة "المشاغبين" للمساعدة في كتابة الوثائق التي يمكن لها أن تحدد الخطاب العرقي على مدى جيل كامل. ولن يكونوا المستفيدين الأساسيين.

كتب أمبالافانر سيفاناندان، محرر جريدة "العرقية والطبقية"، "خلال الثمانينيات، تهافتت جميع المنظمات إلى ضم أعضاءً من السود ليتظاهروا لصناعة العلاقات بين الأعراق أنهم يسمحون للسود بأن يتقدّموا. إذاً، إن الناس الذين جعلوا هذا الأمر ممكناً هم أولئك الذين نزلوا إلى الشوارع. لكنهم لم يستفيدوا منه." كما ينطبق ذلك على الطبقة العاملة من الأميركيين السود التي أنتجت كيرنر.

تحمل أعمال الشغب مخاطرة عظيمة، لأن نتائجها غير معروفة. تصبح الحدود ما بين العنف السياسي والإجرام غير واضحة، ويوشك الاعتراض المشروع أن يضمحل ويتحول إلى عروض عقيمة لذكورية زائدة. يصبح العنف آنذاك هدفاً بذاته، لا وسيلة لتحقيق طموحات مبهمة، فيضيع الهدف المنشود. فلقد سمعنا القليل من الأقلية الشابة من النساء الفرنسيات خلال الأحداث، رغم أنهن الهدف الأساسي للدوغمائية العلمانية الفرنسية حول الحجاب.

في نهاية الأمر، يفرز العف استقطاباً. ويبدو أن الرابح الأكبر كان ساركوزي. وزير الداخلية الفرنسي الطامح للرئاسة غازل أقصى اليمين بتوجيهه انتقادات مدروسة إلى محدثي الشغب؛ وإذا فاز ساركوزي في الانتخابات المقبلة، يمكنه أن يلغي نتيجة أي مكتسبات بينما ينتظر لوبان (زعيم الجبهة القومية، الفاشية).

حملت أعمال الشغب في فرنسا كل تلك المخاطر، لكنها تمكّنت من إحداث نوع من التقدم المتقلقل. إنهم بحاجة إلى دعمنا الجدي والنقدي.

أعلنت السلطة عن تنازلاتها. ولكن كمية ومدّة التنازلات والاستفادة منها يعتمد على تمكّن المطالبين بنقل مطالبهم من الهامش إلى السائد: من الشارع إلى أروقة الحكم.

انتظرونا في كل شارع

فاتن حسني

الانتخابات الأخيرة في مصر دفعت بالنقاش حول الديمقراطية في الشرق الأوسط مجدداً إلى المقدمة. فاز الإخوان المسلمون بـ٨٨ مقعد من أصل ١٦٠ نافسوا عليه. ولو كانوا قد ترشحوا كمنافس مباشر للحزب الحاكم (الحزب الوطني الديمقراطي) على جميع المقاعد الـ٤٤٤ ربما كان بإمكانهم تحصيل أغلبية ساحقة. مبارك وحزبه الحاكم لا يزالون يتمتعون بأغلبية برلمانية، ولكن الإخوان المسلمين – وهو حزب تقنياً غير قانوني في مصر – يمثلون المعارضة الأبرز في البرلمان، بالإضافة إلى كونهم جزء من الحركة الشعبية الأكبر في المنطقة.

بدورها، الولايات المتحدة طالما حمت ودافعت عن مبارك ووافقته في قمع ومنع الإخوان المعادين لإسرائيل والحلفاء الإيديولوجيين لحماس في فلسطين. لكن، وفي محاولة للتغطية على الانتقادات ضد الحرب على العراق، قامت كوندليزا رايس بجولة في المنطقة، تهنئ بالتطور الديمقراطي، وفي نفس الوقت يصرح مسؤولون في واشنطن بأن الاتصال بالإخوان المسلمين سيكون قريباً.

السؤال، إذاً، هو كيف سيواجه مبارك هذا التحدي الرافض لسلطته؟ ربما كان قرار مبارك تشريع عمل الإخوان المسلمين قرار حكيم وخطوة أولى للتقليل من شعبيتهم. من دون قمع الشرطة لهم، على الإخوان المسلمين قضاء وقت أكثر في الدفاع عن سياساتهم الاقتصادية التي لا تختلف كثيراً عن سياسات الحزب الحاكم. لكن مبارك لديه الكثير ليقلق عليه، وليس فقط الإخوان، فالجو العام في مصر غير راضٍ عن حكمه، وبالفتح أمام المعارضة فإنه قد يفتح باب الاحتجاج الواسع. السؤال الأساسيّ يصبح، من يستطيع أن يستفيد من هذا الواقع الجديد؟

المعارضة العلمانية الأساسية المتمثلة بحزب الغد والجبهة الوطنية من أجل التغيير كانت قد فشلت في إحراز أي تأثير فعلي في الانتخابات، بينما نجحت حركة "كفاية"، وهي جزء من الجبهة الوطنية من اجل التغيير، في تحصيل شعبية مهمة من خلال مظاهرات غاضبة في المناطق العمالية في القاهرة. مقاربتهم في "الديمقراطية القاعدية" قد تشد اهتمام الكثير من المحرومين الذين رأوا في الانتخابات هدراً للوقت. ولكن، لا شك في أن "الإخوان المسلمين" هي المؤسسة السياسية التي يجب مراقبتها الآن.

الانتخابات حصلت منذ بضعة شهور وتم إعلانها وتبجيلها كحدث ديمقراطي ومثل للكثير من الدول في الشرق الأوسط، وحيث تم استعمال صناديق اقتراع شفافة. لكن ترشّح المئات كمستقلين، وهم فعلياً من الحزب الحاكم، لا يمكن وصفه بالديمقراطي، ولم يكن هذا العمل سوى استعراض لتشتيت أصوات المعارضة. ولا يمكننا أيضاً أن نصف بالديمقراطي ما حصل من اعتداءات وضرب واعتقال الكثير من العاملين في حملة الإخوان الانتخابية. بالإضافة إلى منع آلاف المقترعين من التصويت أو حتى الدخول إلى صناديق الاقتراع من قبل بعض المأجورين من العصابات والشرطة. وفي صناديق الاقتراع تم التزوير العلني للحيل دون نجاح بعض الناشطين البارزين، كما في إمبابة، حيث حصل المرشّح الاشتراكي كمال خليل على ٦٠٠ صوت، بينما كان عدد مناصريه المنتظرين في الخارج يتعدى الألفين.

في الدورة الانتخابية الأخيرة، قامت عصابات النظام بالهجوم والضرب بالعصي وبالأحجار مقترعين محتملين للإخوان المسلمين، مما أدى إلى اشتباكات عنيفة والى مقتل ثمانية أشخاص بعد إطلاق الشرطة للرصاص الحي على الناس. الولايات المتحدة تأففت لأن هذه الاشتباكات قد تؤذي الصورة الديمقراطية، لكن موقفها لم يتعدى ذلك. وكما صرح احد الناشطين المعارضين في الولايات المتحدة، "إن حصل هذا في فنزويلا حيث شافيز، لكانت الولايات المتحدة قد قامت بتجهيز نفسها للغزو".

الانتخابات توّجت عاماً من الاحتجاجات. حزب مبارك الحاكم اضطر إلى إرسال عصاباته المأجورة مراراً، فحركة كفاية كانت تنظّم العديد من المظاهرات المفاجئة في البلاد وتقول "انتظرونا في كل شارع وحي مصري، انتظرونا إلى جانب كل بيت، المرة القادمة سنكون اقرب مما تتوقعون". حركة كفاية أيضا ساندت إضراب الستة أشهر في مصنع "اورا- مصر" في مدينة رمضان، وساندت المئات من الإضرابات الأصغر. هنا تكمن قوة الحركة، فالإخوان المسلمون لا يستطيعون ولا يريدون الدفاع عن العمال بمواجهة أرباب العمل. حركة كفاية ما تزال صغيرة والإخوان يعرفون كيف يضعون أنفسهم في مقدمة المظاهرات وتصويب الغضب ضد النظام وبعيداً عن بناء ديمقراطية قاعدية.

ماذا عن مبارك؟ المزيد من القمع أو التكيف مع الإخوان المسلمين؟ في الواقع، فإن القرار قد أخذه الأخوان أنفسهم، وترشحوا على ثلث المقاعد المتاحة، كي لا يزعجوا النظام الحاكم. أنهم يلعبون لعبة الانتظار، يريدون السيطرة، أو على الأقل التأثير على السلطة، لكنهم لا يريدون التخلّص منها. ولو قام مبارك بتشريع عمل الإخوان وإشراكهم في النقاش حول الخصخصة مثلاً، حيث أنهم ليسوا بمعارضين لها، يستطيع أن يحولهم إلى حلفاء بمواجهة المعارضة العمالية والفلاحية. والولايات المتحدة بدأت بخطوات لفتح حوار مع الإخوان، ويعتقد بعض المسؤولين في البيت الأبيض أن الوجه العنفي للإسلاميين هو نتيجة قمع وعنف السلطة ضدّهم. الولايات المتحدة وحلفاؤها يأملون أن تتحول هذه المنظمات إلى تيار إسلامي معتدل، بعد التخفيف من قمع السلطات لها. وقد يصبحون شركاء أو حلفاء محتملين. وهناك سبب آخر يدفع الإخوان المسلمين للتسوية، فمبارك يستطيع، على الأقل، أن يدعي تمثيل الـ١٢ مليون مسيحي في مصر، مما يجعل شعار "الإسلام هو الحل" مستحيلاً.

الإسلام الراديكالي ظهر كالقوة الأبرز في المنطقة. وتمكّن من استقطاب الكثير من الشباب والكثير ممن كانوا في الحركة اليسارية في الستينيات والسبعينيات. مثلاً، تعتبر جبهة الإنقاذ الإسلامية (FIS) في الجزائر نفسها وريثة الحركة الوطنية للتحرير، وتسمى بـfils، أي الابن في الفرنسية. سياساتهم الاقتصادية لا تواجه ديناميكية السلطة. خطابهم المعادي للفساد والذي يدعو إلى الأعمال الخيرية لا يقف بمواجهة المصارف ولا بمواجهة منظمات الرأسمال العالمي.

انتصار الإخوان في مصر ضعضع النظام. لكن مجموعات مثل "كفاية" تواجه الآن تحدي العمل مع الإخوان لدفع حركة وسرعة التغيير، وفي نفس الوقت البقاء كمستقلين يستطيعون الاستفادة من عدم مقدرة الإخوان على الوقوف بمواجهة السياسات النيوليبرالية التي يقودها مبارك.



نظام مبارك يكشّر عن عنصريته

بيان صادر عن مركز الدراسات الاشتراكية، مصر - ٣٠ ديسمبر ٢٠٠٥

ارتكبت وزارة الداخلية المصرية، التي يرأسها مجرم محترف اسمه حبيب العادلي، جريمة بشعة فجر يوم الجمعة ٣٠ ديسمبر ٢٠٠٥. قتلت جحافل الأمن المركزي، عمدا مع سبق الإصرار والترصد، وباعتراف زبانية الداخلية، ٢٠ من اللاجئين السودانيين المعتصمين في ميدان مصطفى محمود بالمهندسين في هجوم جبان شنته غدرا في الفجر على المعتصمين المسالمين. وحتى لا يكون هناك شك، فإن هذه جريمة ارتكبها النظام المصري بكامله وبإشراف أكبر رأس فيه: بالتحديد محمد حسني مبارك رئيس الجمهورية. ذلك أن الشخص الذي فاوض المعتصمين أعلن، بكل وقاحة، أن لدى الشرطة المصرية تفويضا وأمرا من "السيد الرئيس" لفض الاعتصام "مهما تكلف الأمر". وهل يمكن أن يتكلف الأمر شيئا غير أرواح بشر بلا ثمن اسمهم اللاجئين السودانيين؟

مجرمو الداخلية، تحت إشراف مجرمي النظام، ارتكبوا جريمة لا يمكن تصنيفها بأقل من "جريمة ضد الإنسانية". فقبيل احتفالات رأس السنة، وبعد أعياد الكريسماس بقليل، وفي جنح الظلام، وفي عز برد الشتاء، انتهزوا فرصة الأعياد والإجازات وحاصروا معتصمين مسالمين لم يمارسوا أي نوع من أنواع العنف على مدى ثلاثة أشهر هي مدة اعتصامهم، ثم هاجموهم بخراطيم المياه والهراوات وأوسعوهم ضربا ودهسا، فقتلوا عشرين (والأغلب أن عدد القتلى أكبر بكثير) وأصابوا العشرات، كل ذلك وسط استغاثات النساء والأطفال التي وصلت – كما يؤكد شهود العيان – إلى عنان السماء.

إذا كان لديك شك فيما نقول افتح تليفزيونك وشاهد إحدى الفضائيات. سترى ما يثير لديك الرغبة في القيء من مزيج العنصرية والسادية. السودانيون الأبطال يسحلون على أرض الشارع، ورجال الأمن يضربونهم ضربا مجانيا ساديا، كما لو أنها من التسالي العابرة أن تهين البشر وتنكر آدميتهم وتسحق أرواحهم وأجسادهم دون أن تطرف لك عين

كان السودانيون يدافعون عن حقهم في الحياة. هؤلاء هم من هربوا من نير حرب أهلية بشعة بالسودان، هؤلاء هم من هربوا من الجوع والدم والتهجير ودفعهم حظهم العثر إلى "أرض الكنانة". فماذا حدث لهم؟ تواطؤ قذر بين النظامين السوداني والمصري ومفوضية الأمم المتحدة للاجئين. المفوضية، ذيل الساسة الانتهازيين القذرين، توقفت عن قبول طلبات اللجوء بعد اتفاقية الشمال والجنوب السودانيين على اعتبار أن توقيع رجال السياسة – الذين يشنون الحروب فيدفع الفقراء الثمن – على بضعة أوراق وسط كاميرات الفضائيات أنهى المأساة، والمهمة الآن هي تعبئة كل لاجئ وإرساله إلى "وطنه" في التو واللحظة!!

ماذا يمكننا أن نسمي هذا؟ لا يمكن تسميته بأقل من الإجرام المنظم. بشر بلا ثمن، وسادة متغطرسون يقررون ويأمرون فتتحطم حياة الآلاف في لحظة. المفوضية، ممثلة الأمم المتحدة راعية حقوق الأمريكان، تعامل اللاجئين كعبء لابد من التخلص منه. يبدو أنها كانت، بغلقها لملفات اللاجئين السودانيين، تكافئ الأطراف المتصارعة في السودان على امتثالهم للراعي الأمريكي الذي أمر بإنهاء الحرب، ولكنه لم يأمر بإنهاء اضطهاد فقراء الجنوب والغرب والشرق، أو بإنهاء الذل والاستعباد والقمع!! صورت المفوضية، ومعها النظام المصري المتواطئ، اللاجئين السودانيين على أنهم خارجين على القانون يتحايلون ليحصلوا على بضعة دولارات من الأمم المتحدة. تلك النظرة العنصرية الحقيرة كان هدفها ببساطة تأليب الرأي العام ضد اللاجئين. فهل يعقل أن يرضى بشر عاقلين أن يعيشوا في الشارع ثلاثة أشهر، معظمها في برد الشتاء، في محاولة للحصول على "لقب" لاجئ، وهو لقب لو تعلمون عظيم؟!

لقد غذت الصحافة، وغذى النظام المصري، النزعة العنصرية ضد السودانيين. حاولوا، وللأسف نجحوا إلى حد كبير، أن يبنوا سدا منيعا بين السودانيين الذين يعانون الاضطهاد، وبين المصريين الذين يعانون الفقر والقمع والذل. أصبحنا نسمع عبارات من أمثال "لماذا لا يعود هؤلاء إلى بلدهم؟".. "إنهم يسرقون وظائفنا".. "بدلا من أن نساعدهم الأفضل أن نساعد أنفسنا". هذه عبارات رددها عدد من فقراء مصر وكادحيها. وهي بالقطع العبارات التي سهلت لجهاز الأمن أن يرتكب جريمته. فجدار الصمت والعداء الذي تم خلقه بين كادحي مصر وكادحي السودان سمح للمجرمين أن يرتكبوا جريمتهم. حتى قوى المعارضة ونشطاء التغيير سقط كثير منهم في الامتحان ولم يفعلوا ما يتوجب على أي مناضل من أجل الحرية والعدل فعله: التضامن مع كل مضطهد.

لكن فلنعلم أن النضال من أجل حقوق السودانيين – النضال ضد جريمة الأمن الذي قتلهم عمدا مع سبق الإصرار والترصد – هو الطريق الوحيد لنيل حريتنا. لا يظن أي كادح مصري، ولا يظن أي مناضل من أجل الحرية، أن هذه معركة لا تعنيه. النظام المصري وصحافته الصفراء نجحا في تقسيم المضطهدين وفي جعلنا نتفرج (كأنما نشاهد فيلما مسليا) على مقتل نساء وأطفال مسالمين لا جريمة لهم إلا المطالبة بالحقوق. فلو استسلمنا لتلك العنصرية اللعينة التي تغذيها الأنظمة والحاشية وحملة المباخر، لأتى بلا شك علينا الدور، حين يقوم الأمن بسحلنا بينما يتفرج علينا المضطهدون الآخرون كأننا مشهد خيالي في فيلم المساء والسهرة.

ليس هناك أدق من الحكمة البليغة التي تقول: "أكلت يوم أكل الثور الأبيض". سياسة "فرق تسد" تفلح دائما في شق صفنا وفي تسهيل قمعنا. ولذا، فالطريق إلى النصر يبدأ بموقف صلب بسيط لا مساومة حوله: "كل مضطهد أو مظلوم في العالم هو رفيقي، وكل قضية ظلم في العالم هي قضيتي". نحن فلسطينيون حين يتعرض الفلسطينيون للقمع.. نحن عراقيون حين يتعرض العراقيون للعسف.. نحن سود حين يسحق السود.. نحن أقباط حين يضطهد الأقباط.. ونحن سودانيون حين يقتل السودانيون بلا جرم في شوارع القاهرة المخملية.

معركتنا ضد العنصرية – ضد اضطهاد وقمع إخوتنا السودانيين – هي امتحان لنا. امتحان يكشف معدننا كمناضلين من أجل العدل والحرية والمساواة، من أجل الاشتراكية الثورية. المجرم ضد الإنسانية حبيب العادلي لابد أن يرحل ويحاكم على جرائمه. زبانية الداخلية لابد أن يدفعوا ثمن ما اقترفته أيديهم. وإخوتنا في الإنسانية اللاجئين السودانيين لابد أن يستعيدوا كرامتهم ويحصلوا على حقوقهم كاملة. القصاص من القتلة.. الحرية والعدل للمضطهدين.. هذا هو مطلبنا.. وهذا هو ما سنقاتل من أجله.

إيران: سجن حوالي ٥٠٠ عامل في قطاع النقل بسبب تخطيطهم لإضراب

تتعرّض إيران إلى ضغط دولي كبير يصل إلى حدود التهديد باستخدام السلاح النووي من قبل فرنسا والولايات المتحدة. لكن نظام الممانعة في طهران قرر أن يواجه "الاستكبار" الأميركي باستكبار آخر. منذ مدّة، وجمعيات حقوق الإنسان تقوم بالتنبيه من تدهور وضع الحريّات واستهداف فئات مهمّشة كالمثليين. وبعد أشهر من التحرّكات النقابية في طهران والمدن الأخرى، بدأ القمع يطال الأصوات المعارضة للسياسات الاقتصادية والاجتماعية لأحمدي نجاد. فلا بدّ من التحذير أن الوقوف بوجه "المشروع الأميركي في المنطقة" لا يكون بضرب الحركة النقابية، كما لا يستقيم مع تهميش فئات اجتماعية أو وضع بعضها في مواجهة البعض الآخر.

أوائل الشهر الحالي، دعت منظمة العفو الدولية السلطات الإيرانية لإطلاق سراح مئات عمّال الباصات الذين قبضت عليهم أواخر كانون الثاني ٢٠٠٦ في محاولة لمنع قيامهم بالإضراب. وبالرغم من أن بعضهم قد أطلق سراحه، ما يزال المئات قيد الاحتجاز التعسفي في سجن إيفين في طهران. وقد تعرّض البعض للضرب وفي حالات أخرى، قامت الشرطة بالاعتداء على أطفالهم وزوجاتهم أثناء عمليات البحث.

بدأت الاعتقالات بعد أن دعت نقابة عمّال شركة باصات طهران وضواحيها إلى إضراب عام في ٢٨ كانون الثاني الماضي لتحقيق بعض المطالب، منها إطلاق سراح القيادي النقابي منصور أوسانلو، المعتقل اعتباطياً منذ ٢٠٠٥/١٢/٢٢، والسماح بالمفاوضات الجماعية، وزيادة أجور العاملين في الشركة التي تديرها السلطات المحلية في طهران.

وتشير التقارير أن الدعوة للإضراب بدأت في ٢٠٠٦/١/٢٤ من خلال توزيع كثيف للقصاصات قامت القوى الأمنية على إثرها بالقبض على رئيس النقابة، حسيني تبر، لمدّة ٤ ساعات. ثم استدعت في اليوم التالي ٦ أعضاء من اللجنة التنفيذية للمثول أمام المدّعي عام طهران. وعند ذهابهم طوعاً يوم ٢٦ كانون الثاني، تم اعتقالهم بعد أن رفضوا إلغاء الإضراب. وقد كان رئيس بلدية طهران قد وصف النقابة بغير القانونية، كما هددت إدارة الشركة بطرد العمّال الذين يثبت تورّطهم بالدعوة. وفي يوم ٢٧ كانون الثاني/يناير، عشية الإضراب، قامت السلطات بعمليات اعتقال جماعي لأعضاء النقابة في منازلهم وأثناء عملهم، وقد شملت الاعتقالات بعض أفراد أسرهم.

غضب بعد إطلاق سراح نازيين من "الحزب القومي البريطاني"

قابل الناشطون ضد العنصرية في بريطانيا بالغضب قرار محكمة ليدز في إنكلترا إطلاق سراح نيك غريفين، قائد "الحزب القومي البريطاني" الفاشي، ورفيقه مارك كولليت. وكان الرجلان قد خضعا للمحاكمة بتهمة التحريض على الكره العنصري بعد أن قامت الـ"بي بي سي" بتصويرهم سراً وهم يقومون بتصريحات تحرّض على الاعتداء ضد المسلمين وطالبي اللجوء.

وقد قررت المحكمة تبرئتهم من ٤ تهم بالإضافة إلى فشل هيئة المحلّفين في الوصول إلى اتفاق حول التهم الأخرى. هذا وقرر مكتب المدّعي العام الملكي بالضغط لإعادة المحاكمة. أما ردّة الفعل على القرار فكانت الغضب العارم من إطلاق سراح شخصين أقرّا بأنها نازيين ولهم سوابق قانونية في بث سموم الكراهية ضد الأقليات الإثنية، خاصّة وأنها متهمين بالتحريض على الكره العنصري.

وقد برر غريفين تصريحاته بأنها تتعلّق بالإسلام وليس بالمسلمين، مستفيداً من الثغرات في "قانون الكراهية الدينية" الذي قام مجلس العموم (البرلمان) بإفراغه من مضمونه منذ أسبوع.

وقد حث ويمان بينيت، أحد أمناء "لنتّحد ضد العنصرية"، جميع معارضي النازية أن يشاركوا في حملة منع "الحزب القومي البريطاني" من الفوز في الانتخابات المحلية في أيار/مايو المقبل. كما سيقوم نشطاء الحملة بالمشاركة في مؤتمر حول سبل وقف الفاشيين، وذلك يوم السبت ٢٠٠٦/٢/١٨ في لندن.

ماذا تفعل إذا رأيت "مشكلاً" عنصرياً

سمعت صراخاً عند عودتي إلى البيت البارحة. خرجت إلى الشرفة لأرى مجموعة من المراهقين ينهالون بالضرب على رجل.

يبدو أنه كان سوري الجنسية نظراً للكم الهائل من الشتائم التي انهالت عليه - بالإضافة إلى الضربات - والتي تناولت بشار الأسد وسوريا و"كل السوريين"، مروراً بالأخت والأم والشرف والعرض والطول، ووصولاً إلى اللكمات والركلات في كل زوايا الجسم.

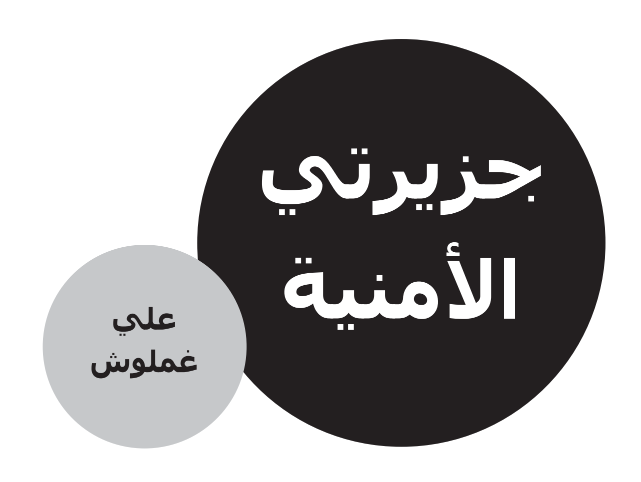
كان الرجل يهم بالتفسير للشباب المسيحي الغاضب في حي النبعة من ضاحية بيروت الشمالية، أنه لا دخل له بالمظاهرات "المشاغبة". وأنه هنا أصلاً لأنه لا يجد عملاً في سوريا، تماماً مثل اللبناني الذي يعمل في الخليج أو في أي مكان آخر.

لكن الشباب الأبي لم يأبى أن يسمع هذه المقارنة المشينة بين الشاب اللبناني و"السوري". بل أكملوا عملهم النبيل، الدفاع عن منطقتهم، وهو عمل نابع من "أخلاقهم" الرفيعة التي أشاد بها كل البلد مساء الأحد المنصرم بعد صمودهم أمام الفتنة التي اجتاحت شارعهم المحبوب، الأشرفية.

لولا توقف إحدى السيارات وإيقاف "المشكل" من قبل سائقها، لكنت شهدت على جريمة قتل ربما، ولم أستطع أن أفعل شيئاً لوقفها، وذلك من شدة خوفي أن يضمني حفل الانتقام وأنال نصيبي لدفاعي عن "السوري".

الخميس، ٠٩ شباط، ٢٠٠٦

برناديت ضو



كثر الحديث في الأسابيع الماضية عن الجزر الأمنية في لبنان والقنابل الموقوتة التي تنتظر ساعة الصفر لتفجَر من جديد حرباً تكون أروع وأفظع وأكثر ضراوة من الحرب التي مرت على لبنان منذ خمسة عشر سنة وما يزال الكثيرون من اللبنانيين يعيشون فيها، أو إن جاز التعبير يعيشونها. يعيشونها في داخلهم فقط لأنها (أي الحرب)، في الواقع، قد انتهت.

إن سبب بقاء الحرب كمعيار لتصرفات الكثيرين وكركيزة أساسية تقوم عليها حياتهم وآرائهم وتصرفاتهم يعود في بالواقع إما إلى خلفية لا ترى سوى الحرب سبيلاً للحياة، أو أن بعضهم لم يرضى بالنتيجة التي آلت إليها حربنا السابقة فرفضوا الاعتراف بنهاياتها، علهم يحظون بحرب جديدة تكمل التي سبقتها، يعززون بها مراكزهم أو يعوضون من خلالها ما قد سبق وخسروه في الحرب التي فعلاً قد انتهت منذ خمسة عشر سنة.

ومن الطبيعي أن ينعكس هذا التفكير، وبفضل نعمة التقسيم الطائفي المناطقي، على التكتلات الطائفية في المنطقة الواحدة. فتتحول تلقائياً إلى ما يطلق عليه اسم "الجزر الأمنية"، حيث تقام حواجز إن لم تكن عسكرية ففكرية ومجتمعية، وتبدأ التحضيرات التي لم يسبق لها وأن انتهت، من رص للصفوف وقسم للّواء وتحية للراية التي ندر وإن اتحدت إلا في كرنفالات الحرية المصطنعة في نهارات التحالف الطائفي لتعود وتغير ألوانها في المساء انسجاما مع ما تقتضيه أو تطلبه الجزيرة الأمنية المزعومة والمتزعمة لهذا التكتل الطائفي أو ذاك.

أنا، وبطبيعة الحال، كوني أعيش على الأراضي اللبنانية، لا بد لمحلة سكني إلا وأن تكون في جزيرة أمنية ما. هذا لأن الأراضي اللبنانية، وللأسف، قد نفذ ت منها البقع التي لا تنتمي لطائفة معينة تحولها إلى جزيرة أمنية خاصة بها. إن جاز لنا القول، هذا باستثناء الوسط التجاري لبيروت، لكنّه جزيرة أمنية لطائفة الرأسماليين والسوّاح. وأنا لا أنتمي إلى أي من هذه الطوائف. كما قلت سابقاً، أنا أعيش في جزيرة أمنية، لكنني، ولسوء حظي، لا أنتمي إلى أي صف من صفوفها بل لا أجد مكاناً لي بينهم ولا أؤمن بقسمهم ولا تلفتني ألوان رايتهم بل تشعرني بأني سجين!

سجين فعلاً. سجين في بقعتي الأمنية التي صنعتها بنفسي ورصصت بها صفوف تفكيري وأقسمت بها أن لا أكون عبداً فرفعت رايات الحرية فوق أسوارها. خطئي الوحيد أني لم أقفل أبوابها ولم أقم الحواجز فسمحت لسكان الجزر المجاورة والبعيدة بالدخول إلى جزيرتي متى شاؤوا، فدخلوها ومارسوا حريتهم فيها، حريتهم التي تعلموا فن ممارستها على أيدي زعماء جزرهم، و منعوني بالمقابل من أن أمارس حريتي في جزيرتهم فبقيت سجين جزيرتي الأمنية أمارس حريتي فيها على الدوام دون انقطاع.

تحاوروا وخلصونا

"شباب خائف على وطن" اعتصام شبابي في السوديكو، استمر لعدة أيام رافعاً دعوة شبابية للحوار

استطاع الاعتصام، وفي ظل التوتر الذي كان، وما يزال قائماً بين أطراف الصراع اللبناني، أن يعبرّ عن نقمة على ما آلت إليه الحالة السياسية في لبنان.

مكان الاعتصام أمام مبنىً دمّرته الحرب اللبنانية الأخيرة. ربما اختاروه لرمزيته، لكنه ساعد المعتصمين على عرض وجهة نظرهم الـ"خائفة" على الوطن.

كتبوا بياناتهم بخط اليد، وحافظوا على سخرية تتشابه وسخرية زياد الرحباني. هذا ما عكسه الاعتصام، فقد كان يمثّل خيبة أمل وانهزام وخوف مما آلت إليه أحوال البلد، ولذلك لم يستطع الصمود طويلاً.

قد يرى البعض أن انتقاد الاعتصام ليس بالعمل بناء، لكننا نرى أن بناء حركة تسعى إلى التخلص من الطائفية بحاجة إلى النقاش ونقد للمشاريع المطروحة، كي نستطيع التقدم في صراعنا ضدها.

وأول ما يخطر في بالنا حول الاعتصام هو أنه لم يكن هناك وجود لخطاب سياسي أو لمطلب واضح.

كانت الدعوة للحوار وكأنها فقط من أجل للحوار، وهكذا حصل. جاءت المنظمات الشبابية إلى الاعتصام وجلست على طاولة واحدة لكنّها لم تفعل سوى تكرار المواقف الحزبية التي نستطيع قراءتها في الصحف أو مشاهدتها على شاشات التلفزيون.

فانتهى عندها الحوار، والاعتصام.

المشكلة لا تمكن في اعتصام نظّمه الرفاق بكل التزام وصدق، بل في الطرح الذي حمله. فلقد أخطأ في استهدافه الشباب وكأنهم فئة متراصّة، وسلّم بأن كل الشباب يرفضون الأمر الواقع في المبدأ.

في بعض الأحيان، يختزل الصراع السياسي الطائفي في صراع الأجيال، وهنا تكمن الإشكالية. الشباب جزء من المجتمع ومن تناقضاته. منهم من يريد التغيير ومنهم من هو مقتنع بالأمر الواقع. لذلك، يكون الأفضل لتحقيق الهدف الذي نوافق "شباب خائف على وطن" عليه، هو خطاب سياسي يستقطب كل الناس، عوض أن يسلّم بحقيقة وهمية.

نظام الحلقة المفرغة والاغلبية الظرفية

باسم شيت

التركيبة الطائفية، وكما يتلذذ البعض بتسميتها الصيغة اللبنانية، ليست سوى دائرة مفرغة من الأزمات. فالتوافق الطائفي لا "يتوافق" مع التغيّرات في المجتمع، وهو محكوم بالتأزّم كلّما حدث تغيير ديموغرافي أو اجتماعي بارز. كما يسقط على المجتمع خيارات وديناميات تفشل في إنتاج أغلبية ديمقراطية تستطيع الحكم، لأنها لا تفرز سوى توافقاً بين أغلبيات نسبية، تكون فعاليته محدودة بإدارة الأزمة، وليس بحلّها.

المشكلة الأكبر التي تواجه إعادة التوازن هي تضعضع قوى ١٤ آذار، "الأكثرية" النيابية. بعد الثورة الديمقراطية المزعومة، كانت أمام قوى ١٤ آذار فرص تاريخية لكسر التركيبة وإنشاء نظام جديد بإمكانه التخفيف من "توازن الرعب" القائم بين الطوائف اللبنانية.

لكن، دعونا لا ننسى أن ١٤ آذار كان تركيبة طائفية من معظم الاحزاب والقوى التي شاركت في الحرب اللبنانية الأخيرة، وهي لا تستطيع أن تكسر القالب الذي أنتجها لأنه يتعارض ووجودها السياسي. التناقض هنا هو بين حقيقتها الفعلية والدور التي أرادت أن تلعبه. فإحدى الإشكاليات المؤسسة لثورة الأرز كانت في محاولة الميليشيات أن تكون هي الحل "المدني".

ليس لهذه القوى مصلحة مباشرة ولا تاريخية في بناء الديمقراطية في لبنان. بل كانت ظروف إقليمية وعالمية تساعدهم في استلام السلطة والالتحاق بالمشروع الديمقراطي الأميركي/الأوروبي. اغتيال الحريري كان السبب المباشر، لكن قوى ١٤ آذار كانت تتحضر منذ التمديد للحود.

عدم وجود هذه المصلحة الديمقراطية، وكونها ليست سوى مصلحة ظرفية لاستلام الحكم وضع تلك القوى أمام واقع السياسة اللبنانية. لم ينتبه جنبلاط وغيره من المفكرين الثوريين كـ"سمير جعجع" و"الشيخ سعد" أن لبنان ليس أوكرانيا. تناسوا أنهم لو كانوا يريدون فعلاً إحداث ثورة ديمقراطية، كان عليهم، على الأقل، القيام بإصلاحات ديمقراطية، ولو شكلية، للمحافظة على قيادتهم للثورة. زعامتهم للثورة كانت ظرفية. ارتأى حينها الثوار الثلاث أنهم قد ينتجون ثورتهم الديمقراطية من خلال استغلال النظام الطائفي. لم يفطنوا إلى أن الطائفة هي شكل غير ديمقراطي، فكانت الوسيلة هي التي دمّرت الهدف. ومن هنا بدأت الاخطاء المتتالية.

الخطأ الأول كان التخلي عن معركة إسقاط لحود بعد وصفه برأس النظام الأمني. البطريرك عارض ذلك، فكيف يقفون ضد "الزعيم الروحي للموارنة" وهم يستغلّون ذلك المنصب للتعبئة الطائفية؟ لم تدرك القيادات الفذّة أن الرأي العام الشعبي كان مع إسقاط لحود، بغض النظر عن موقف البطريرك. ظهر الخطر الأوّل للديمقراطية بإمكانية الخروج عن السيرورة الطائفية. خاف الثوار وتراجعوا عن المعركة، فكانت الهزيمة الأولى. هذا لا يعني أن إسقاط لحّود كان ليمثّل انتهاء النظام الأمني، لكنه كان سيأتي بعد سقوط الحكومة والمقعد السني، لتصبح هناك إمكانية لإسقاط المقعد الشيعي. هذه العملية المثلّثة كانت لتؤدّي إلى ضرب الصيغة التوافقية.

الخطأ الثاني كان تراجع الثوار عن فرصة تاريخية أخرى لكسر منظومة الطوائف، وكانت سنحت فرصة لصياغة قانون انتخابات يلغي الطائفية السياسية ويخفّض سن الاقتراع الى ١٨ سنة. مجدداً، رفض البطريرك وغيره من "القوى الروحية" هذه المطالب، وهي أيضاً مطالب شعبية تم التعبير عنها بشكل جدي في السنوات التي تلت اتفاق الطائف. هنا أيضاً كان بإمكانهم إفراغ المنظومة الطائفية من محتواها الشعبي، وإنشاء قطبية غير طائفية على الساحة السياسية المحلية. ولكن، كيف لهم ان يفعلوا ذلك وهم الطائفيون؟

الخطأ الثالث كان التحالفات الظرفية مع أخصامهم في السياسة، كالتيار الوطني الحر وحزب الله، وإن خرج التيار عنها. هذه التحالفات أوضحت للرأي العام أن الثورة لا تريد تغيير النظام، بأي شكل، ولم تكن سوى صراعاً على الحكم ضمن توافق طائفي أراد الثوار إبقائه لأنه يبرر بقائهم.

هذه الأخطاء وضعت الشارع اللبناني مجدداً أمام الواقع السياسي ذاته الذي كان موجوداً أثناء الوصاية السورية. عادت الطوائف والأغلبيات النسبية، وبرهنت الساحة السياسة أنه ليس هناك من أغلبية فعلية، بل أغلبية ظرفية تتمتع بها في الوقت الحالي قوى ١٤ آذار. إدراك "الثوار" لهذا الأمر جاء متأخراً. فاستطاع حزب الله والتيار الوطني الحر استعادة زخمهما والاستفادة من أخطاء منافسيهم. تمكّنوا من إعادة رسم الأغلبيات. وكما قال "عون"، فإن ١٤ آذار يمثل ثلث الشارع اللبناني، وهو (عون) يمثل الثلث الثاني، وحزب الله الثلث الثالث، ووافقه حزب الله.

هنا بدأت تتواصل الخطوط السياسية بين التيار الوطني وحزب الله. من خلال اتفاقهما على تلك الحقيقة (النسبية) سيتمكّنون من فرض شروط أقوى على الفريق الأول. يعلم الفريقان أن الأحداث تحتّم أن يكون الحل من خلال خيارين: اتفاق طائف جديد يحدد أطر إدارة أزمة الطائفية السياسية في لبنان، أو ثورة مضادة قد تتحول إلى أعمال عنفية.

في ظل هذا التوجه، كانت قوى ١٤ آذار تتخبط يميناً ويساراً بفعل تطرّف الخيارات السياسية لبعض زعمائها وانعدام وحدة صفها. هنا، خرجت مجدداً عن الموقف العام المعادي للسياسة الانتقامية الجنبلاطية. فقد خاف الناس من حرب أهلية أخرى.

الحرب بدأت، وإن لم تأخذ شكلاً عسكرياً شاملاً، واكتفت بأعمال عنف في بعض المناطق والضواحي. بدأت، ودامت، وهي الآن تشارف على نهايتها. وكما تعلّمنا من حروبنا السابقة، نهايتها ستكون الأمرّ والأسوأ عندما تتحول إلى حرب الميليشيات على المواطنين.

يقول ماركس أن التاريخ يكرر نفسه، في المرة الاولى كمصيبة، وفي المرة الثانية كمهزلة. الحرب الأهلية حدثت في عام ١٨٦٠ في جبل لبنان، كرر التاريخ نفسه للمرة الاولى في مصيبة حرب الـ٧٥، والآن يكرر نفسه للمرّة الثانية: المهزلة.

بعد الأخطاء المتكررة، أراد الثوار العودة بالتاريخ إلى الوراء: إعادة إحياء مخيّم الحرية، والمطالبة بإقالة لحود. لكن هذا المطلب خرج عن إطاره التاريخي والسياسي. سنحت لهم الفرصة ولم يستغلوها فخسروها، ومحاولة إعادة هذه الفرصة إلى الحياة عبرّ عن ضعف سياسي وغياب الإستراتيجية، مما أفقدهم زخمهم الشعبي.

في هذه الظروف جاءت حادثة التباريس يوم الأحد ٥ شباط، وكانت صفعة للحكومة والأغلبية النيابية، وأصبحت تهدد وحدتهم. أثبتت مجدداً ظرفية تلك الأكثرية، وأن التوافق الطائفي ما زال يحكم، وأثبتت أيضا عجز الحكومة، خاصة قوى ١٤ آذار، عن إدارة البلاد سياسياً وأمنياً.

جاء التفاهم بين حزب الله والتيار الوطني الحر ليفرض مجدداً مبدأ التوافقية، أي تحديد الخيارات على أساس توافق بين أغلبيات نسبية، وإنتاج معاهدة جديدة لإدارة الأزمة. لكن قوة التفاهم ليست فقط في الدلالات السياسية، بل هي أيضاً في الشكل. حصل التفاهم بعد سلسلة من اللقائات التي جمعت لجاناً عُيّنت من قبل الطرفين. جاء التفاهم السياسي ليرد على الفوضى والتكسّر في معسكر ١٤ آذار، في السياسة وفي الشكل. استطاع استمالة الشارع اللبناني، وخاصّة الشارعين الشيعي والمسيحي. ففي استفتاء قام به مركز بيروت للأبحاث والمعلومات، جاء في النتائج أن ٧٧٪ من المسيحيين يرون مصلحة وطنية في لقاء التيار الوطني الحرّ وحزب الله.

الأوراق ما تزال مفتوحة، وكذلك الخيارات السياسية للأقطاب الثلاث. ورقة التفاهم بين التيار الوطني الحر وحزب الله تمثل مسودة أولية لاتفاق طائف جديد، ومن هنا كان تأكيد الطرفين على أن الورقة هي دعوة مفتوحة للحوار، أي أنها تدعو قوى الأغلبية في ١٤ آذار لأن تنتج معها عقداً جديداً لإدارة الأزمة.

توقيت الاتفاق حشر الأغلبية النيابية في موقع ضعف. وبدأ يرسم، إلى حد ما، شكل مرحلة جديدة للتنظيم السياسي والحزبي في لبنان. التيار الوطني الحر وحزب الله حزبان منظّمان، ولديهما توجهات إيديولوجية وسياسية تعطيهما وضوحاً أكثر في مواقفهما، مما يطمئن الرأي العام. بالإضافة إلى أن الحزبين نشأ في المدن وهما أكثر استجابة للتغيرات الاجتماعية والسياسية.

السيناريو الأكثر ترجيحاً قد يكون إعادة صياغة وثيقة طائف جديدة تواكب التغيرات الديموغرافية والاجتماعية والسياسية في لبنان. لكن الخطر يبقى في "شطح" آخر لقوى ١٤ آذار، نحو التمرّد المتهور في السياسة، الذي قد يقابله احتدام وامكانية ظهور صراعات ذات طابع عنفي، من داخل السلطة ومن خارجها. في الحالتين، ستكون حرباً تشنّها الطبقة الحاكمة على المدنيين. أفضل نتائجها سيكون عقد جديد بين الطوائف، يجدد الأزمة ولا يلغيها.

المذنب هنا، والمسؤول عن هذه الأزمة هي الطبقة السياسية التي تحكم البلد منذ الخمسينيات، والمسؤول المباشر هي الحكومة والمجلس النيابي الحالي. لن يكون الحلّ سوى باستقالة الحكومة وإجراء انتخابات مبكّرة على أساس التمثيل النسبي غير الطائفي، أي إلغاء الطائفية السياسية، لأنها خرجت من النفوس وتحوّلت إلى سلاح يهدد سلامة المواطنين اللبنانيين وغير اللبنانيين.

الذين هم في السلطة اليوم لن يقوموا بهذا التغيير، لأنه ينتقص من سلطتهم. لذا، علينا، كدعاة للديمقراطية وكدعاة للعلمانية، أن نشكّل حركة تستطيع أن تفرض هذه التغييرات، لا أن نلتحق بمشروع طائفة أو تحالف فوقي لمجموعة طوائف. لن يكون هناك حلّ سوى بالتخلص من النظام الطائفي برمّته، لأنه يعني التخلص من توازن الرعب، وإرساء ديمقراطية حقيقية، تمثّل إرادة اللبنانيين، لا إرادة بعض من تسلّط بقوّة السلاح أو المال أو التابو الديني.

هذا وقد زالت الطائفية من النفوس فلنشطبها من النصوص

لا نريد أن نكون وقوداً لحرب جديدة، ولا نريد أن نكون بيادق في صراع طائفي لم نختره. فإذا كنّا حقاً نريد أن نبني مجتمعاً ونظاماً مدنياً على أسس الحرية الفردية والديمقراطية التمثيلية الحقة، وإذا كنا فعلاً نريد أن نحكم أنفسنا بأنفسنا، علينا التخلّص من النظام الطائفي لأنه عائق أساسي أمام التغيير والتطور.

إلغاء الطائفية السياسية

النظام الطائفي في لبنان هو العائق الأكبر أمام التطور السياسي أو أي عمل تغييري ينتج عن المجتمع والقوى المدنية فيه.

النظام الطائفي ليس موجوداً فقط في الخطابات الرنّانة التي يعزفها زعماء هذا البلد، بل يدخل في إطار حياتنا اليومية ويصل إلى تحديدها والتحكّم في تفاصيلها.

النظام الطائفي يؤدي دور السجون المفتوحة التي تنشئ علاقة اعتمادية ما بين الفرد وطائفته. تصبح خيارات الفرد محصورة بما تقدمه الطائفة التي تحتجز الفرد ضمن أطر مناطقية وطائفية محددة وتحدّ من خياراته السياسية والاقتصادية والمجتمعية للفرد. وبمجرد وجودها، تنشئ انقطاعاً مجتمعياً وجغرافياً وانقطاعاً اقتصادياً وسياسياً مع الكيانات الطائفية الأخرى. وهذا يتناقض مع كل مبادئ المجتمع المدني المتطور المبني على حركة سياسية صحية وسليمة، ويقضي على مفاهيم التمثيل الصحيح لأراء الشعب وعلى الحركة الديمقراطية.

لكلّ منّا الحق في عبادة ما يشاء، والانتماء إلى أي دين كان أو عدم الانتماء. هذا حق فردي، ويجب ألاّ تُفرض على الفرد هوية لا يختارها بنفسه. النظام الطائفي يعتمد على فرض هوية طائفية وهوية سياسية ومذهبية على الأفراد، ويلغي حق الفرد في اختيار هويته السياسية بمعزل عن خياراته الدينية. ويحدد النظام أيضاً الأطر السياسية الموجودة على أسس طائفية، مما يحد من عمل الأحزاب للخروج من البعد الطائفي وإنشاء بعد سياسي على المستوى الوطني.

علمنة الوظيفة

لبناء مجتمع، مترابط علينا أن نتخلص من كل ما يحد من تطور الروابط في المجتمع ككل أو يمزّق نسيجه الاجتماعي.

شطب الطائفة من السجلاّت الرسمية

النظام الطائفي هنا هو من أهم العوائق الأساسية لإنتاج مجتمع صحي وديمقراطي، حيث تكون الحركة السياسية والأطر الديمقراطية هي التي تحدد خيارات الشعب، وليس الأطر الطائفية.

قانون انتخاب نسبي غير طائفي على أساس لبنان دائرة واحدة

كلما احتدم الصراع السياسي في البلد، يتحول مباشرة إلى صراع طائفي، تستخدم فيه وسائل التجييش الطائفي والمذهبي لأهداف سياسية. وبدل أن يبقى الجدال في المساحة السياسية ضمن عملية ديمقراطية لإقناع الرأي العام، يتحول بفعل التركيبة الطائفية إلى صراع ما بين الطوائف ويجر الشارع إلى صراع طائفي لمجرد أن الباب أمام العمل السياسي أو التغيير الديمقراطي لا يزال محكوماً بأطر طائفية.

الدعوات لتحصين البلد من الفتن، التي يصيح بها زعماء السياسة والطوائف، ليست سوى عملية استعراضية "لم ولن" تجيب على المشكلة المطروحة. إن سبب تضعضع الوضع السياسي وسبب التخوّف من الفتن هو أصلاً النظام الطائفي، فلم نسمع أن حصلت فتنة أو محاولة فتنة لم تكن الطائفية محرّكها الأساسي. فكيف يمكن الاستمرار في هكذا نظام؟

الطبقة السياسية التي تصنع النظام الطائفي ويصنعها تستخدمه للحفاظ على سلطتها وترهيب أخصامها في السياسة المحلية. وهكذا كانت الحرب اللبنانية الأخيرة حرب الميليشيات على الناس.

عريضة
شطب الطائفة عن السجلّات

نحن الموقعين أدناه، متديّنين ومؤمنين وعلمانيين وملحدين، نعلن انسحابنا من الطوائف التي فُرضت علينا، ونطلب من السلطات اللبنانية شطب طوائفنا من جميع القيود والوثائق والسجلات المتعلّقة بنا.

الاسم	التوقيع	البريد الإلكتروني أو الهاتف

الرجاء إرسال العرائض الموقّعة على العنوان التالي:

التجمّع اليساري من أجل التغيير، زيكو هاوس، ١٧٤ شارع سبيرز، ٢٠٤٠ ٣٠٠٥ بيروت؛ أو الاتصال بنا على info@tymat.org

www.tymat.org